

المنهج المقارن وتفعيل دراسات المناطق في العلوم الاجتماعية (العلوم السياسية نموذجا)

The Comparative Method and the Activation of Area Studies in Social Sciences (Political Science as a Model)



عبدالقادر حسين*

جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

hocineack@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/14

تاريخ الارسال: 2025/01/26

ملخص: لقد اكتسبت الدراسات المناطقية شعبية متزايدة ومكانة هامة في البحوث العلمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، بالمقابل فقد شهد العالم غير الغربي عجزا كبيرا في مجال البحث العلمي، ما دفع بالعديد من المفكرين إلى البحث عن آليات توسيع دوائر البحث بحسب التوزيع المناطقي، فكان تأسيس حقل الدراسات المناطقية كأولوية هامة في تفعيل أساليب البحث، كما تزايد الحديث عن أهمية الدراسات المقارنة بعدما تراجع المنظور الضيق في مجال تفعيل مناهج البحث التي ضيق المجال على الدراسات المقارنة خاصة مع كتابات فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ الذي جعل هذا النوع من الدراسات أقل جاذبية، هكذا فإن مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تشهد استقرارا فعلياً في الحقول المعرفية وتم تجاوز مرحلة نهاية التاريخ التي تحدث عنها فوكوياما، وظهرت أطروحات صدام الحضارات التي كانت بمثابة تأكيد على فكرة دراسة المناطق المقارنة.

الكلمات المفتاحية: المنهج المقارن؛ دراسات المناطق؛ الحقول المعرفية؛ العلوم الاجتماعية، العلوم السياسية

Abstract

Area studies have gained increasing popularity and significant standing in scientific research, particularly in the United States after World War II. In contrast, the non-Western world experienced a considerable deficiency in scientific research, which prompted many intellectuals to explore mechanisms to expand research scope based on regional distribution. Thus, establishing the field of area studies became a key priority in activating research methodologies. Additionally, there was growing discussion on the importance of comparative studies as narrow perspectives in research methodologies diminished, especially with Francis Fukuyama's writings on the "end of history," which made this type of study less attractive to many researchers. Consequently, the post-Soviet Union era did not witness real stability in knowledge fields, and the "end of history" phase Fukuyama spoke of was surpassed. Concepts such as the "clash of civilizations" emerged, serving as a confirmation of the idea.

*الأستاذ حسين عبدالقادر، أستاذ محاضر أ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

Keywords: Area Studies; Comparative Method; Knowledge Fields; Social Sciences, Political Sciences

مقدمة:

لقد اكتسبت الدراسات المناطقية شعبية متزايدة ومكانة هامة في البحوث العلمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، بالمقابل فقد شهد العالم غير الغربي عجزاً كبيراً في مجال البحث العلمي، ما دفع بالعديد من المفكرين إلى البحث عن آليات توسيع دوائر البحث بحسب التوزيع المناطقي، فكان تأسيس حقل الدراسات المناطقية كأولوية هامة في تفعيل أساليب البحث، كما تزايد الحديث عن أهمية الدراسات المقارنة بعدما تراجع المنظور الضيق في مجال تفعيل مناهج البحث التي ضيّقت المجال على الدراسات المقارنة خاصة مع كتابات فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ الذي جعل هذا النوع من الدراسات أقل جاذبية بالنسبة للعديد من الباحثين، هكذا فإن مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تشهد استقراراً فعلياً في الحقول المعرفية وتم تجاوز مرحلة نهاية التاريخ التي تحدث عنها فوكوياما، وظهرت أطروحات صدام الحضارات التي كانت بمثابة تأكيد على فكرة دراسة المناطق المقارنة.

في هذا الصدد يؤكد كتاب "دراسات المناطق المقارنة: المبررات المنهجية والتطبيقات عبر الإقليمية" على أهمية المنهج المقارن في دراسة المناطق باعتبارها مجالاً معرفياً متعددًا تتداخل فيها أبعاد وحقول مختلفة على غرار التاريخ والجغرافيا والسياسة والأصول الإثنية للمجتمعات، وعليه فإن البحث المستمر في المناطق المختلفة أمر لا غنى عنه للعلوم الاجتماعية، سواء كطريقة لتوسيع نطاق ملاحظتنا حول بعض المواضيع والمناطق المختلفة، أو كمصدر لأفكار ومقاربات نظرية جديدة، من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على هذا النوع من الدراسات والتأكيد على أهمية المنهج المقارن في الدراسات الاجتماعية ككل والدراسات السياسية بصفة خاصة في خضم ما يعرف بالثقافة وسبل تفعيل هذا العلم في المجال غير الغربي، محاولين الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المنهج المقارن للنهوض بدراسات المناطق في مجال البحث بحقل العلوم السياسية؟

1- مدخل مفاهيمي

تعتبر الدراسات الإقليمية والمناطقية أحدث بكثير من الإقليمية في حد ذاتها كظاهرة سياسية دولية، إذ أن جذور التنظيم الدولي تعود بداياته إلى التنظيم الإقليمي، وهذا ما ظهر جلياً من خلال اللجنة الأوروبية للدانوب إضافة إلى اللجان الفنية والثقافية، فمفهوم الإقليمية لم يشع استخدامه على نطاق واسع إلا في إطار العلاقات الدولية المعاصرة مع قيام عصبة الأمم (SDN) من خلال نص المادة 21 (الأمم) من ميثاقها، ولكن رغم تقديم ميثاق عصبة الأمم اعترافاً بتنظيمات ذات طابع إقليمي إلا أنه لم يقدم أفكاراً ذات قيمة كبيرة في هذا الخصوص، ولقد تم تدارك هذا النقص من خلال ميثاق الأمم المتحدة (المتحدة) فمع أواخر الحرب العالمية الثانية برز اتجاه ينادي بضرورة بناء تجمعات إقليمية

كأفضل وسيلة لحفظ السلام الدولي، مؤكداً على أهمية الخصائص الإقليمية في السياسة العالمية ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه نجد رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل (حتى، 1985، الصفحات 54-55) الذي أكد على ضرورة الأخذ بنهج إقليمي لأمن النظام العالمي تعزيزاً للمصالح الإستراتيجية للدول القريبة التي كانت تتشكل آنذاك، ومن هنا نشأت نظريات السلام الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وهذا بالرغم من وجود معارضين لهذا التوجه الإقليمي آنذاك، إلا أن الإقليمية استطاعت أن تفرض وجودها وخاصة بعد تجسيدها في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره القانون الأعلى للمجتمع الدولي الذي نص صراحة على مبدأ اللامركزية الإقليمية في نطاق التنظيم الدولي الذي انعكس في تصورين: أولهما اللامركزية الإقليمية بمعنى الاعتراف بوجود تجمعات إقليمية، وثاني تصور تمثل في اللامركزية الفنية أو الوظيفية التي تمثلت في إنشاء العديد من المنظمات الدولية المتخصصة على المستويين الدولي والإقليمي. (الراشدي و ناصيف حتى، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، 1999، الصفحات 185-186)

إن تعدد النظم الإقليمية في العالم الحديث فرض من جهته جملة من العقبات والتحديات التي تواجه في المقام الأول حقل الدراسات الإقليمية، فالنطاقات الجغرافية المكونة للنظام الدولي لا تتمتع بالأهمية ذاتها، ولا الخصوصيات ذاتها، وبناء على ذلك حظيت بعض المناطق بأهمية بالغة ومتابعة مستمرة ترجمتها عديد التقارير والمقالات والكتب ناهيك عن المؤتمرات الدولية وتقارير المنظمات غير الحكومية، في حين بقيت العديد من النطاقات الجغرافية بعيدة عن اهتمام المتخصصين في الدراسات الإقليمية، كما أنها لم تحض بنفس الأهمية في تقارير وفهارس المؤسسات الدولية والجامعات الكبرى.

2-1 الدراسات الإقليمية في ظل الإقليمية الجديدة

تعتبر دراسات المناطق من أقدم فروع السياسة الدولية، وهي عبارة عن بحث اجتماعي متعدد التخصصات يركز على مناطق جغرافية محددة أو مناطق محددة ثقافياً، تشمل مجالات النقاش الحالية تنظيم النزاعات القومية، والعرقية والديمقراطية، وسياسة تقرير المصير الوطني، والعولمة وعلاقتها بالديمقراطية، ودراسات الصراع والسلام، والاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي الدولي للبيئة. يرتبط نهج صندوق النقد الدولي في دراساته الإقليمية بالتركيز على القضايا التي تثير إشكالات واقعية، وبالتالي تعتمد دراساته بشكل أقل على الوصف للمنطقة وأكثر على المشاكل الرئيسية التي تشكل الوضع الحالي والمناظير التنموية لهيكل الإنتاج الإقليمي من الاقتصاد ونمط الاستيطان، فضلاً عن السمات الأساسية التي تحدد استخدام الموارد الطبيعية والعمالية، وقاعدة الإنتاج والمنطقة مع تقدم الثورة العلمية والتكنولوجية، ودخول المجتمع والبيئة في تفاعل متزايد التعقيد مما يخلق نطاقات متميزة وأخرى هامشية.

إن تحديد تعريف عام للدراسات الإقليمية الحديثة يعرف نوعاً من الصعوبة وذلك راجع إلى تعدد جوانب المفهوم وارتباطه بمجموعة من المعايير، فهي كتخصص في العلاقات الدولية تشير إلى دراسة مواضيع عامة كالهوية والجغرافيا السياسية، والبعد الحضاري والثقافي، والعلاقات الاقتصادية الدولية والبعد

الأمني النزاعي، وسباقات التسلح التقليدي والنووي، وقضايا الهجرة واللجوء، إضافة إلى الاهتمام بتجارب التكامل والاندماج الإقليمي الذي يقصد به توحيد وتجميع الأهداف مع خلق مؤسسات تعبر بشكل خاص أو أدق عن الهوية والمشاركة الجماعية للفعل ضمن الإقليم الجغرافي، حيث يمكن إدراج الاتحاد الأوروبي في هذه الخانة. (بحري، 2002، صفحة 105)

لقد اختلف الباحثون حول ما المقصود بالإقليمية التي ينهض عليها العمل الإقليمي وانقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: رأى بوجوب عدم التمسك بمفهوم معين وهذا حتى لا تقتصر الفكرة على حالات معينة من التجمعات.

الفريق الثاني: يشكل الأغلبية يؤكدون على أهمية تحديد تعريف واضح للإقليمية كعمل جماعي يضم مجموعة من الدول.

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الدولي وباعتبار النظم الإقليمية أنظمة فرعية فإن أي تغير يحدث على المستوى الدولي سوف يؤثر لا محال على المستوى الإقليمي، وهو ما برز من خلال هيكلية التكتلات الإقليمية التي هي انعكاس للبنية التنظيمية للنظام الدولي، إضافة إلى أن مختلف التفاعلات الحادثة على المستوى الكلي إلا ولها تأثير على مسار الأقاليم ومن بين ذلك أطروحة صدام الحضارات The clash of civilizations للباحث الأمريكي هنتجتون Huntington الذي طرح من خلالها مشكلة الحضارة في العالم، والتأكيد على أن الحدود بين الثقافات هي النقاط الأساسية للصراع على المستوى العالمي، واعتبار الهوية الثقافية هي التي تحدد الاتفاقات والشراكات والتناقضات حتى قبل المصالح الاقتصادية، فإذا كانت التكتلات الإقليمية قائمة بالأساس على العامل الاقتصادي كأساس للتكامل بين الوحدات السياسية، فهل يمكن للثقافة والهوية أن يكونا عاملين معرقلين للتكامل الإقليمي خاصة في ظل تصاعد التيارات الداعية للحفاظ على الهوية، وتأكدها من خلال دراسات أكاديمية ممثلة في الدراسات المناطقية التي قام بها مفكري المنظور البنائي والتي عاصرت بروز مفهوم جديد في حقل دراسات المناطق هو مفهوم الإقليمية الجديدة في العلاقات الدولية.

إن أول من استخدم مفهوم الإقليمية الجديدة هو المفكر بالمر Palmer عام 1991 وذلك ضمن دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة (ادريس، 2002، الصفحات 137-139) ويقصد بالإقليمية الجديدة تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وكتل تجارية واقتصادية إقليمية كبرى.

هناك مجموعة من العوامل أو الدوافع وراء بزوغ الإقليمية الجديدة مثل:

- 1- حسب "جاديش بجواتي" ما كان للإقليمية الاقتصادية كموجة عالمية أن تنجح دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وتحول موقفها من هذه الظاهرة.
- 2- حدوث تغيرات تجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز
- 3- صعود قوى تجارية جديدة خاصة بجنوب شرق آسيا.

- 4- التوسع الشديد في حجم ونشاط وعدد الشركات الدولية.
 - 5- زوال الاستقطاب الثنائي بزوال الاتحاد السوفيتي.
 - 6- بروز ظواهر جديدة لا تحل بالصراع أو التدخل العسكري وإنما يفترض بالتعاون والتكامل الإقليمي. (الراشدي، صفحة 259)
 - 7- تزايد أهمية بعض القضايا في جدول أعمال الدول يؤدي لخلق ما يسميه روبرت كيوهان R.Keohane كثافة القضايا ما يؤدي لتشكيل ارتباطات مترابطة.
- فالإقليمية الجديدة هي عبارة عن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد خاصة بعد بروز مجموعة من المتغيرات فهي لا تعبر عن مصالح إقليمية و لهذا لا تعدد بالتقارب الجغرافي كشرط لعضويتها، كما أنها تسبب تشابك كبير في العلاقات بين مختلف الفواعل ما يساعد على تحقيق السلام.
- 3-1 دراسات المناطق للنظم الإقليمية والمحددات التفاضلية:
- تعددت تعريفات النظم الإقليمية في الدراسات المناطقية بشكل بات معه من الصعب الوقوف على تعريف واحد لهذه الظاهرة، مع ذلك يمكن الوقوف على بعض التعريفات التي حظيت بقبول واسع بين المتخصصين على أن أهمها:
- تعريف إلياس الحديثي : " هو عبارة عن مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل لاحقا في مجالات الأمن والاقتصاد".
- أما وليام تومبسون William Thomson فعره على أنه: " نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات يكون معترفا به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر".
- باري بوزان Barry Buzan عره على أنه: " وحدة وسط بين النظام الدولي والنظام السياسي، ويختلف عنهما بخصائصه الجغرافية والاقتصادية والسياسية". ورأى بوزان Buzan في كتابه " الشعب و الدول والخوف" People, States and Fear أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين:
1. توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.
 2. نسيج الصداقة والعداوة ما بين الدول. (Mer، 1993، صفحة 73)
- ليأتي فيما بعد مايكل بريتش Maykle Britich بدراسة معمقة للنظم الإقليمية تبحث في الملامح البنائية للنظام و المتمثلة في :
- تحليل مستوى القوة Power level analyzing .
 - توزيع القوة Power distrubution .
 - أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (إدريس، صفحة 123)

إلى جانب دراسة كانتوري Kantory و شبيغل Sheppigel التي قدمت نموذج نظري للنظم الإقليمية، وتعريفاً له يعتبر من اشمَل التعاريف، حيث عرفا النظام الإقليمي على أنه : " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة يساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام".

تكمن أهم خصائص النظام الإقليمي بالنسبة لهما في:

- أنه يكون إما نظام توازني أو تراتبي وذلك حسب تموقع القوة فيه.

- نمط السياسات والتحالفات بين أعضاء النظام الإقليمي. (محمودي، 2000، صفحة 80)

كما قدما تحليل لهيكلية النظم الإقليمية يقوم على:

-دول القلب: تمثل محور التفاعلات السياسية وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم، كفرنسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوروبي والصين والهند داخل نظام جنوب شرق آسيا، وهي مناطق تحظى باهتمام بالغ مقارنة مع غيرها من المناطق.

-دول الهامش: هي الدول التي تعيش على هامش النظام لقربها منه، لكنها لا تدخل في إطاره لأسباب جغرافية أو ثقافية أو سياسية، كتركيا القريبة من النظام الإقليمي الأوروبي.

-دول الأطراف: هي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، تسمى في دراسات المناطق بنطاقات التجاوز لقلّة الاهتمام فيها مقارنة بدول القلب.

-نظام التغلغل: ويقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي، والتي تمارس ضغطاً عليه ككل أو على إحدى وحداته.

-المساوم The Bargainer: هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة.

-الموازن The Blancer: هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم، ويعهد لها بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات.

يضاف للأسس البنوية لتحليل النظام الإقليمي ما جاء به كتاب ديفيد مورز David Mauers في كتابه " تصور الردع الإقليمي وإستراتيجية الردع "، حيث ميز بين ثلاث فواعل ضمن الدول المشكلة للقطاع المركزي The core Sector وقد قسمها إلى نوعين:

*المهيمن الإقليمي Regional hegemonos: وهو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع، والتي تقود النظام الإقليمي سواء سياسياً، أو اقتصادياً أو قيمياً.

*المتطلع للهيمنة Aspiring hegemonos: أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة، التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتكون قطب مهيمن في الإقليم كالهند في نظام جنوب شرق آسيا. لقد تعددت محددات المفاضلة الفكرية والمعرفية في دراسات المناطق للنظم الإقليمية، بحسب الأهمية السياسية للفواعل الدولية، وبالتالي فإنه بناء على التقسيم سالف الذكر حضيت نطاقات معينة باهتمام بالغ مقابل تجاوز لافت للعديد من المناطق في النظام الدولي.

إن الدراسات السياسية وعلى رأسها دراسات المناطق في العلاقات الدولية لم تكن في قضاياها ونطاقاتها البحثية إلا انعكاسا للتوجهات السياسية والاقتصادية للمؤسسات الدولية والبرامج الحكومية للقوى الكبرى في العالم، بحيث في الوقت الذي كانت أنظار مراكز البحث والجامعات والدوائر المعرفية المتخصصة مركزة انتباهها وبرامجها البحثية على النطاق الجغرافي لأوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين، معتقدة أنها الحيز الجغرافي الأكثر أهمية في النظام الدولي لاعتبارات عديدة تتعلق بحجم التحول السياسي والاقتصادي وإعادة هندسة العلاقات الخارجية والتوازنات الإقليمية، اتجهت البرامج الحكومية الأمريكية وتقارير المؤسسات الدولية للاهتمام بأفريقيا نظرا للتوسع الصيني في القارة الإفريقية وتهديد المصالح الأمريكية في القارة، مما أكسب النطاق الجغرافي لإفريقيا جنوب الصحراء أهمية بالغة سرعان ما تداركتها التقارير والدراسات والتحليلات والأدبيات السياسية في حقل دراسات المناطق.

2- المنهج المقارن في الدراسات السياسية

يقصد بالمنهج الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع ما للوصول إلى قانون عام أو مذهب جامع أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة ما، وقد تعددت مناهج البحث العلمي تبعا لتعدد جوانب الدراسة، أما المقارنة فهي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأشمل تتميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف إذ يقول إميل دوركايم: «المقارنة هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية».

يتيح استخدام المنهج المقارن التعمق والدقة في الدراسة، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية، ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما، ويكثر استخدام المنهج المقارن في الدراسات الاجتماعية بحيث تحل المقارنة في الدراسات الإنسانية محل التجربة في الدراسات العلمية، وتعد المقارنة الأداة المعرفية التي يقوم هذا المنهج باستخدامها، وقد وجد هذا المنهج منذ القدم، وتطور بمرور الزمن على مراحل مختلفة، كما ارتبط بعدد كبير من العلوم الأخرى. (سعد، 2002)

لقد لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته حديثة النشأة فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، وقد استخدمت منذ الفكر اليوناني عند أفلاطون الذي استعملها كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش، كما قام أرسطو بمقارنة 158 دستور من دساتير المدن اليونانية واعتمد في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصائصها، كما نجد مونتسكيو الذي صنف الأنظمة إلى جمهورية ملكية، دستورية واستبدادية وأكد في مقارنته أن تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية التي تتم داخل النظام فالجمهورية في نظره هي التي تسود فيها العدالة والقانون وتصح فيها الحريات الخاصة والعامة، أما ميكافيلي فميز في مقارنته بين 3 أصناف من الدول:

1- الدولة التي يحكمها ملك واحد

2- الدولة الأرستقراطية وتحكمها أقلية النبلاء

3- الدولة الديمقراطية وهي التي ترجع فيها السيادة للشعب.

2-2 الثورة المعرفية في حقل العلوم السياسية وبروز دراسات المناطق

بدأت الثورة المعرفية مع كتابات توماس كوهن (Thomas Kuhn) في مؤلفه بنية الثورات العلمية The Structure Of Scientific Revolution سنة 1962، في محاولة منه لتفسير تاريخ العلوم السياسية ووصف الممارسة البحثية فيه، وأهم فكرة جاء بها هي أن العلم لا يتقدم من خلال التراكم المعرفي، وإنما من خلال ثورات متعاقبة تحدث على مستوى النموذج المعرفي Paradigme الذي يقصد به تقليد متماسك للقوانين العلمية والنظريات والفرضيات والمقاييس والمفاهيم والمناهج التي تشكل اقتراباً متميزاً للمشاكل التي تواجه حقل معرفي ما.

في هذا السياق مثلت السلوكية ثورة معرفية في العلوم السياسية خاصة مع بداية الخمسينيات أين أثارت جملة من النقاط منها: التأكيد على الموضوع أو المحتوى، التأكيد على الأسلوب أو المنهجية، بالمقابل عرف الواقع الدولي تحولات واسعة كانت المؤثر الحقيقي على حقل العلوم السياسية بصفة عامة وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة، وذلك باعتباره البيئة العملية لكل إطار تحليلي في هذه الحقول، فالواقع الدولي بعدما كان يعرف وجود عدد محدود من الدول تضاءلت معها التفاعلات الدولية، كما كان يعرف طابع الانضباط، حيث كانت سيادة الدول هي المتحكمة في بناء التحركات والنشاطات السياسية في إطار عملها الوحدوي، غير أن هذا الواقع عرف تحولات، سواء من حيث الفواعل والمتغيرات والمجالات التي يهتم بها الفاعلين، حيث ساد عدم التجانس واستجد نمط جديد في الواقع الدولي خاصة مع تزايد الحديث عن الدراسات المناطقية والخروج نوعاً ما من الذاتية الأوروبية، وعجز المنظورات التقليدية عن تفسير ظاهرة التخلف في الدول النامية التي ظهرت على المسرح الدولي بفعل تحقيق الكثير من هذه الدول لاستقلالها، وظهور شبكة مكثفة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية حيث تفاعل بداخلها المصالح الواسعة، وأصبحت تفرض معاييرها كمنظمة التجارة العالمية بطريقة مباشرة وغير مباشرة فهي تدعم سياسة التكيف الهيكلي على الدول خاصة النامية، أدى لظهور ما يعرف بالاعتماد المتبادل خاصة وأنها تطورت في مجالها لتصل لكيانات مختلفة الطبيعة كالدول، الشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسات الخاصة.... الخ.

في هذا الإطار يرى جيمس روزنو أن العالم عرف مع بداية التسعينيات ما يعرف بعهد الاضطراب نظراً لغياب التجانس، ولم يعد نظام ما بين الدول هو المحور الرئيسي في الحياة الدولية، فالدولة أصبحت تتعايش مع نظام متعدد المراكز خاصة مع ظهور تهديدات جديدة كأخطار الانتشار النووي، الجرائم العابرة للقارات.. الخ.

يرجع جيمس روزنو أسباب هذا التحول إلى ما يلي:

- الانتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد صناعي.
 - ظهور المشاكل بسبب التطور التكنولوجي لم يعد بالإمكان معالجتها إلا على المستوى المتعدد القوميات كالتلوث، الإرهاب، المخدرات.
 - الاتجاه للامركزية.
 - نشوء رأي عام أكثر معرفة بأخبار الشؤون العالمية في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي.
- هذا ما دفع بالباحثين في حقل العلوم السياسية لبحث مقاربات جديدة لتحليل وتفسير ما استجد من تحول، فظهرت مقاربات جديدة في العلوم السياسية وفي السياسة المقارنة على وجه الخصوص.
- لقد كان لظهور دراسات المناطق بالغ الأثر على علم السياسة وبخاصة في تفعيل مجالات البحث التي ارتكزت بدرجة أولى في المنهج المقارن وتحديثه، حيث أصبح يمثل شبكة مفاهيمية تعنى بدراسة وتحليل جوانب عدة منها الاجتماع، الاقتصاد، الثقافة، القانون وغيرها، وسادت مداخل نظرية جديدة لدراسة الظواهر السياسية خاصة في الدول النامية مستوحاة من النطاق العالمي والإقليمي أو المناطقي، نذكر منها: مدخل التحول الديمقراطي، مدخل السياسة العامة، مدخل الأحزاب السياسية، مدخل الاقتصاد السياسي، مدخل علاقة الدولة بالمجتمع، مدخل الثقافة السياسية، مدخل التحول الديمقراطي.
- بالحديث عن مدخل السياسات العامة فقد تبلور بخاصة مع إدخال البعد الجندري أو النوعي في عملية صنع السياسات العامة بتحديد علاقات القوة بين الرجل والمرأة، و يفرق بين الأدوار البيولوجية والاجتماعية للطرفين ويركز على الأدوار الاجتماعية و التي تنتج عن التنشئة الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع، وتتم دراسة ذلك بالأخذ بالإحصائيات النوعية التي توضح مساهمة كل من الرجل والمرأة ونسبة تأثيرهم بمشكلة معينة وهذا ما ينعكس على السياسات العامة.
- ما يلاحظ على البحوث التي هيمنة على الدراسات السياسية في هذه المرحلة سيطرة التحليل المؤسسي بدرجة كبيرة خاصة في دراسة الفواعل غير الدولة وتبلور هذا التوجه بكثرة في إسهامات صامويل هنتنجتون بشأن المؤسسية وعناصرها حيث طرح أربعة معايير للمؤسسية هي المرونة أو القدرة على التكيف، الاستقلالية، التعقيد التنظيمي الوظيفي، والتماسك الداخلي ما يعاب على هذه المرحلة انحيازها القيمي والإيديولوجي للنموذج الغربي للتطور الإنساني والنظر إلى التنمية كمرادف للتغريب، ولمواجهة الانتقادات اتجه عدد من الباحثين إلى تطوير مدخل التحديث خلال السبعينات وذلك من خلال تطوير مداخلين حديثين هما: السياسة العامة الذي تم تناوله من ناحية دور الأحزاب السياسية في صياغة السياسات العامة للدول، ومراقبة تنفيذها ومحددات هذا الدور، والاقتصاد السياسي يقدم إسهامات هامة لرصد وتحليل تأثير السياسات الاقتصادية على طبيعة وشكل النظام السياسي والحزبي، وأن النظم الحزبية اللا تنافسية ارتبطت في الأغلب الأعم بالاقتصاد الموجه، أما النظم الحزبية التنافسية فترتبط في الغالب بالاقتصاد الخاص.

3- نطاقات الحضور والتجاوز في دراسات المناطق (مواضيع علم السياسة نموذجاً)

تعتبر دراسات صندوق النقد الدولي المنشورة في مجلة التمويل والتنمية من أهم الدراسات الإقليمية، بحيث يتم تخصيص أعداد كاملة لتحليل وتفسير الارتباطات بين عديد المتغيرات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية لنظم إقليمية معينة، كإفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، وكان آخر هذه الأعداد متعلقاً بدراسة الشرق الأوسط، لكن اللافت من خلال مختلف الدراسات والتقارير إيلاء أهمية أكبر لبعض النظم الإقليمية على حساب البعض الآخر لاعتبارات ترتبط بمحددات عديدة: كالأهمية الاقتصادية، والوزن الدولي، ومعدلات النمو اللافتة، أو مستويات التردّي والاستقرار المفاجئة.

بناءً على ما تقدم فإن الدراسات الإقليمية في مختلف أدبياتها، تشهد مرحلة جديدة تسمى مرحلة المفاضلة الجغرافية، بحيث يمكن التمييز بين مجالين مختلفين: نطاق الحضور الذي يشتمل على مختلف الأنظمة الإقليمية والأنساق الأكثر تردداً في الأدبيات العالمية على غرار دراسات صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومجلات متخصصة مثل Comparative political Studies....الخ. ونطاق آخر هو نطاق التجاوز يشتمل على نظم إقليمية تقل بشأنها الدراسات السياسية والاقتصادية المتخصصة بشكل واضح، لأسباب عديدة.

مجلة التمويل والتنمية يصدرها صندوق النقد الدولي كل ثلاث أشهر باللغات الانجليزية، والعربية والصينية والفرنسية والاسبانية والروسية بستة لغات عالمية فقط وفي ذلك أولى الملاحظات الهامة فكيف يتم تجاوز اللغة البرتغالية التي تعتبر اللغة الرسمية لمعظم دول أمريكا اللاتينية، واللغة التركية والألمانية. فالتجاوز والحضور في الدراسات المنطقية يبدأ من لغات التجاوز والاهتمام في المقام الأول.

دراسات صندوق النقد الدولي في تقاريره ودراساته الصادرة في مجلة التمويل والتنمية يولي من خلالها أهمية بالغة لعدد من النطاقات الجغرافية والنظم الإقليمية هي إفريقيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، أوروبا، وشرق آسيا متجاهلاً بذلك عدداً من المناطق كروسيا، وأوروبا الشرقية، وأوقيانوسيا بما تشكله من ثقل في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة استراليا ونيوزلندا، وعلاوة عن ذلك حملت دراسات المناطق في مجلة التمويل والتنمية تفاضلية واضحة حتى في النطاقات المدروسة من خلال معدلات التكرار خلال عقد من الزمن ففي الوقت التي حضيت فيه شرق آسيا بأربع أعداد مفصلة عن نسب النمو الاقتصادي وواقع النظم والعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية والرهانات الاجتماعية والثقافية لنظم شرق القارة (الصين، اليابان، الهند، النمر الأسويوية) لم تحض أمريكا اللاتينية إلا بعددين والأمر نفسه بالنسبة للشرق الأوسط مع اهتمام أكثر بالتجربة التكاملية الأوروبية وقضايا الفقر والمجاعة والتخلف في إفريقيا إضافة إلى حجم الاستثمارات الصينية في القارة.

إنه لمن الغريب أن يعتمد صندوق النقد الدولي في دراساته وأبحاثه دراسات منطقية، في الوقت الذي يعد فيه الصندوق أحد أهم تمظهرات العولمة وركائزها، بحيث أن غالبية مواضيع مجلة التمويل والتنمية تحمل عناوين بأبعاد عالمية تندرج في الشبكية العالمية مثل: معضلة النمو، العولمة الراحون والخاسرون، التعاون العالمي، المناخ والطاقة، جيل الألفية ومستقبل العمل، التكنولوجيا الذكية....الخ إن اعتماد صندوق النقد الدولي على الدراسات المنطقية تأكيد صارخ على أهمية المجال البحثي في الدراسات الإقليمية، ووزن موضوعاته ومناهجه، وأهميته لفهم العلاقات والترابطات بين متغيرات الظاهرة السياسية الدولية بحيث يؤكد كبار المتخصصين والباحثين على أن النظام الحالي مرشح

للتعددية القطبية لكن على المدى البعيد حيث يسبقه أو يقدم له نظام القطبية الأحادية الهشة وهذا على المدى المتوسطن جون مير سايمر sheimer John Mear من جهته في كتابه مأساة سياسات القوة العظمى أكد على أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجمع قواها لمواجهة صعود القوى الجديدة، فصعود الصين يعد من أكبر المخاطر التقليدية على الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي يعد هو الآخر منافساً قوياً فالقطبية الأحادية لم تنهي الصراع وذلك لأن التاريخ يرفض القوى المفرطة، فالمنافسين سوف يظهرون وحتماً سنعود مرة أخرى لعالم متعدد الأقطاب والقوى على مستوى الأقاليم.

إن التعددية القطبية قد تأخذ شكل أقاليم مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان، إضافة إلى احتمال التقارب الصيني الهندي أو الصيني الياباني، وقد تكون على أساس دول كبروز كل من اليابان والصين والهند كأقطاب أساسية للنظام المستقبلي، خاصة وأن كل من هذه البلدان كانت تشكل سابقاً مرجعيات حضارية لإمبراطوريات سابقة كالحضارة الكونفوشسية والحضارة الهندية.

يعتبر صندوق النقد الدولي من خلال دراساته المناطقية بأن الإقليمية اتجاه برز لتفعيل الروابط بين الوحدات السياسية في مختلف المجالات وخاصة المجال الاقتصادي، وهي بذلك تشكل خطوة نحو العولمة، فالإقليمية من خلال الآليات التكاملية تهدف إلى حرية حركة السلع والخدمات وحتى الأفكار، وهذا دون أن تعيق الحدود بين وحدات التكتل الإقليمي الواحد، بهذا تكون الإقليمية المجسدة في مجموعة من التكتلات دافع مساعد لتطور العولمة، فالتكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي EU ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والهادي APEC و النافتا- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA لم يرد لها ولا تريد هي أن تكون بديلاً عن العولمة، بقدر ما تتطلع لأن تكون وسيط بين المحيط المحلي الوطني الممثل في الدول والبعد العالمي، فمن الضروري تكوين تكتلات متجانسة قبل صهرها في قالب شمولي واسع فالانتقال مباشرة بالتحول من الدولة بما تعرفه من تقاليد سيادية إلى المستوى العالمي سيخلق نوعاً من الاختلال والصعوبة، بهذا فالتكتلات ذات أهمية كبرى للحيلولة دون حدوث هذا الاختلال، من خلال توفير بيئة وسطية بين ما هو محلي وعالمي، وما زاد من هذا الدور هو أن معظم التكتلات الإقليمية القائمة تعتمد على نفس النمط التسييري التنظيمي في علاقاتها الداخلية خاصة في المجال الاقتصادي ممثلاً في نظام اقتصاد السوق أو السوق الحر وهو ذاته النظام المعتمد في تفاعلات العولمة. (اليحياوي، 1999، صفحة 91)

فتطور الإقليمية ودراسات المناطق جنباً إلى جنب، حسب صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يعزل عن المؤسسات الكوكبية، فالعولمة الاقتصادية تظهر في مستويات عديدة من بينها نشاط ووزن المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات Multinationals، ونمو التجارة الخارجية وانبثاق تجمعات إقليمية في مختلف مناطق العالم، وقد بين بروديل Broudeal أن الرأسمالية تقتضي اختراق الحدود والانتشار لتشكيل اقتصاد عالمي مميز باختلاف فضاء جغرافي واحد والانتظام حول قطب ذا استقطاب واسع، والتوزع إلى قلب ومناطق وسطية وهوامش. (أباه، اتجاهات العولمة، 2001، صفحة 119)

نتيجة لتأثر النظم الإقليمية بالنظام العالمي، فإن أي تغيير يعرفه هذا الأخير سينعكس على تفاعلات النظم الإقليمية، والعولمة كظاهرة عالمية أثرت على التكتلات الإقليمية، وجعلتها تسير ضمن فلكها ويتجلى ذلك من خلال الثورة المعلوماتية التي أحدثتها العولمة، والتي أدت إلى تطور وازدهار التوجه الإقليمي من نمطه التقليدي إلى نمطه الحديث المتمثل في الإقليمية الجديدة، القائمة بالأساس على تكتلات إقليمية لا تأخذ بعين الاعتبار التقارب الجغرافي وإنما تركز على التفاعلات الاقتصادية التجارية في شكل تجمعات تجارية واقتصادية كبرى، ساعدت في مستوى آخر على توفير المعلومات عن مختلف الأقاليم، وما يعكس هذا التطور الأباك APEC بتوجيهها المكمل للعولمة، هذه الأخيرة التي عرفت أوسع انتشاراً في مجال الاتصالات ونقل الأخبار والمعلومات وذلك بفضل التقدم الثقافي في هذين الحقلين الأخيرين (الأطرش، 2000، صفحة 260)، فالعالم تحول لقرية كونية بفعل تيار المعلوماتية ومن يتحكم في هذه الأخيرة يتحكم في العالم، فهي المعوض الرئيسي للسلح النووي الذي ساد طيلة القطبية الثنائية، ولهذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الـ APEC ترمي لأن تكون قوة من حيث القدرات المعلوماتية فمعرفة الآخر تساعد على وضع استراتيجيات للتعامل معه، والأباك APEC تعتبر أداة مهمة لمراقبة الإقليم الآسيوي الذي يشهد تصاعد لأهم أقطابه الصين، اليابان، كتلة الآسيان، فالأباك إذن تكتل إقليمي يعتبر دافع كبير نحو توسع العولمة في جوانبها المعلوماتية، وهذا التصور لا يعكس عمل الأباك فقط، فأنطونيوس دوس سانتوس من البرازيل يرى أن الحركات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، ليست سوى خطوات انتقالية على الطريق نحو العولمة، فناطق الإنتاج يزداد اتساعاً ليصل إلى حجم الكرة الأرضية، ولهذا من الضروري التفكير والعمل على المستوى الإقليمي المناطق من أجل الانسجام مع الإمكانيات التي خلفتها الثورة العلمية والتكنولوجية (الحديثي، 1995، صفحة 36)، فالعولمة لم تقم بإزالة الإقليمية إذ أن البعد العالمي للتجارة العالمية المعاصرة يسير جنباً إلى جنب وضمن علاقات معقدة مع جوانبه الإقليمية، فالعولمة آخذة في إعادة تشكيل الجغرافيا بدلاً من محو الإقليم (بيليس و ستيف سميث، 2004، صفحة 926)، كما أن إعادة البناء هاته ستولي اهتماماً بالغاً لأدوار ونطاقات جغرافية على حساب العديد من النظم الإقليمية بناء على الأهمية، والدور الذي باتت تلعبه المنتظمات الصاعدة كالصين والهند واليابان وأوروبا، وهي لذلك تستأثر بتركيز كبير في أدبيات الدراسات المناطقية مقارنة بالبرازيل أو الشيلي أو أوكرانيا... الخ.

4- أوجه القصور وسبل تفعيل الدراسات المناطقية

دراسات المناطق تشتمل اصطلاحات جغرافية حملها الفكر الاستراتيجي إلى مصانع القرار الاستراتيجية، وهو ما أسفر بدوره عن ميلاد مناطق فرعية ذات بعد استراتيجي، والملاحظ لهذا النوع من الدراسات يجد بأن الشرق الأوسط قد نال حصة الأسد من الدراسات التي تجري في بريطانيا تحت مسمى الدراسات الشرق الأوسطية، ولكن تبقى مسألة الدول المكونة للشرق الأوسط محل جدال (مثلاً مجلة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تصدر سنوياً في لندن حددت الشرق الأوسط بأنه يمثل كل من تركيا، إيران، قبرص، منطقة الهلال الخصيب، إسرائيل، شبه الجزيرة العربية، مصر، السودان، ليبيا، أفغانستان،

تونس، المغرب، الجزائر، في حين أن المعهد الملكي للعلاقات الدولية في بريطانيا ذهب إلى أن الشرق الأوسط يضم إيران، تركيا، شبه الجزيرة العربية، الهلال الخصيب، السودان، قبرص (نعوم، 2014)، ويعود إلى هذا المعهد الفضل في إجراء أهم الدراسات عن سلوكيات الدول الاستعمارية الغربية في الشرق الأوسط في ثلاثينيات القرن العشرين، منها دراسة شملت الفترة ما بين 1800 وسنة إجراء الدراسة، وكانت جزءا من مخطط أكاديمي لدراسة التاريخ الاسلامي، وتكمن أهمية هذا الاشتغال في ما سيفضي اليه من تثبيت دعائم نسق معرفي جديد سمي دراسة المناطق في بريطانيا، وقد عنيت في البداية بموضوعات محددة توزعت حول دراسة العائلات والبوادي والتصنيع وحركة التجارة والمدن والجيش والتدبير الإداري والدين والثقافة والفن والأقليات الدينية في العالم الاسلامي ويعزى إلى ملتون جب الدور المهم في القيام بهذه الدراسات.

بعد الحرب العالمية الثانية تعززت الدراسات بأخرى في الميادين الاقتصادية والتاريخية ويعود الفضل فيها إلى باحثين بريطانيين من أصول عربية هما ألبرت حوراني وشارل عيسوي ببحث حول التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط 1815-1914 بشقيه العام والخاص، وقام في دراستهما بتشخيص الداء الاقتصادي الذي لا يرجع في نظره إلى الاستعمار وإنما إلى القوى المتعارضة قبل الاستعمار وبعده، إذ أدت هيمنة الاقتصاد الأجنبي إلى تنامي الشعور بالخذلان في المنطقة إضافة إلى الزيادة السكانية، ولم تخفف من حدة الأزمات الاقتصادية المطبقة في الشرق الأوسط الاكتشافات النفطية والمساعدات الخارجية الضخمة.

يقسم تيم نيبولوك الدراسات الأكاديمية البريطانية المتعلقة بالشرق الأوسط إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: من الخمسينيات إلى السبعينيات، وتنقسم إلى دراسات عامة تميزت بسيطرة الرؤية التاريخية وتفاوت قدرات الباحثين في التحليل.

المرحلة الثانية: منذ منتصف السبعينيات وتمتاز بسيادة الاتجاه التكاملي بين التخصصات وقد تم خلالها التركيز على دراسة الاقتصاد السياسي ووضعية الدولة والايديولوجيا والأشكال الاجتماعية، النظرية العامة للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط، تحليل دور الطبقات والجماعات والتفاعلات الاقتصادية الداخلية والخارجية، دراسة جماعات الضغط، مصادر الثروة وأشكال الترتيب الاجتماعي.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلم تظهر مثل هذه الدراسات إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ويعزى هذا الاهتمام إلى سياق التطورات الأكاديمية التي صاحبت أحداث بيرل هاربل سنة 1941، وهو ما جعل علماء الفيزياء المهتمين بتطوير القنبلة الذرية وعلماء العلاقات الدولية هم الأكاديميين الذين تأثروا بتلك الأحداث دون غيرهم، وتطورت هذه الدراسات في كنف الحرب الباردة، وبالضبط حينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنصرف كقوة عالمية لها ارتباطات مصلحة في كل أنحاء الأرض، فصورت دراسات المناطق نفسها كأسلوب جديد ينتظم ضمنه البحث العلمي، وكان الباحثون في إطار هذا الحقل يرون أنه بدل أن يقوم الفصل التام بين الباحثين في إطار علومهم، يجب عليهم أن يقوموا بوضع مقاربات تجمع حقولهم في ما يتعلق بدراسة منطقة محددة، والقيام بإنتاج معرفة مفيدة متصلة بالسياسة، وجرى

التركيز على أن هذا الحقل الجديد يقوم على العلوم الاجتماعية بدل الاستشراق التقليدي الذي يعتبر المجتمع والثقافات المدروسة بنى ساكنة، ولقد كان لظهور مجلس بحوث العلوم الاجتماعية دور كبير في إرساء هذه الدراسات الذي أسس لجنة بحوث مناطق العالم سنة 1946 بهدف تحديد المناطق الأجنبية أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل دراستها أكاديميا في الجامعات الأمريكية وبتمويل من مؤسسة فورد.

بعد هذا اندفعت الجامعات الأمريكية إلى تشجيع هذه الدراسات وتوسيع مراكز الدراسات الشرق أوسطية في كل من جامعات كولومبيا وبرينستون وهارفرد التي قامت بتزويد طاقمها الأكاديمي باحثين من خلفيات عربية كالمؤرخ اللبناني فيليب حتي الذي أسس برنامج الدراسات الشرق أوسطية في برينستون، وفي الستينيات أصبح المجال واسعا لمثل هذه الدراسات بفتح دكتوراه في العلوم السياسية والانثروبولوجيا وتأسست رابطة دراسات الشرق الأوسط، وأصدرت المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، وقد طغى عليها نوع خاص من الدراسات منها ما تعلق باحتواء المد السوفييتي وضمان تدفق النفط وأمن إسرائيل والمحافظة على الأنظمة الموالية لها.

يمكن تقسيم المراحل التي ظهرت فيها دراسة المناطق إلى ما يلي:

- 1- من بداية الخمسينيات إلى نهاية الستينيات: موضوعات الحداثة، الديمقراطية والليبرالية في سعي نحو فهم دول العالم الثالث والعوامل المؤثرة في العملية السياسية من أجل إقناع الدول المستقلة حديثا بتبني نظرية الحداثة كبديل عن الماركسية، وغلبت على المرحلة التفسيرات الثقافية عوض التحليلات وهو ما يوضح تأثر دراسة المناطق بالإرث الاستشراقي وان كانت ترى في العسكرية فرصة للتنوير السياسي.
- 2- من السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات: موضوع المشاركة السياسية، الثورة الإيرانية، اغتيال السادات، الاحتلال الإسرائيلي للبنان، الاهتمام بفهم الإسلام السياسي ومحاولة تفسيره سياسيا، نفسيا، ثقافيا، اجتماعيا واقتصاديا.
- 3- من الثمانينيات إلى التسعينيات: العودة لدراسة الدول وعلاقتها بالمجتمع المدني، كيفية صنع السياسات العامة، دور الدولة كمنظم لعملية التحول الاقتصادي، السياسي والاجتماعي للمجتمع مثل دراسة فؤاد خوري (القبيلة والدولة في البحرين)، دراسة ايليا زريق (الاعتبارات النظرية للدراسة الاجتماعية للدول العربية) إلا أن جل هذه الدراسات غابت فيها الدراسات المقارنة بين النظم الاقتصادية والسياسية في المنطقة.
- 4- التسعينيات إلى اليوم: عادت دراسات المناطق فيها إلى تناول موضوعات تتعلق بالمجتمع المدني والديمقراطية والليبرالية، وحاولت بعث الأمل في إحراز الديمقراطية وإيجاد توازن بين سلطة الدولة والقوى الاجتماعية وشملت هذه الدراسات الانتاجات التي قدمها ريتشارد نورتن عن المجتمع المدني في الشرق والمجتمع في هذه الدول، نظرا لغموض المفاهيم والمصطلحات، والتي

تتجسد في عدم تحديد ماهية الديمقراطية والمشاركة السياسية والعلاقة بينهما في المجتمعات الشرق أوسطية.

ما يلاحظ على دراسات المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية أو العالم العربي أن سمتها الأساسية هي اعتمادها الشديد على البحث المؤسسي لا على الهوية الفردية، فالبحث المؤسسي المدعوم رسمياً والمرتببط بسياسة الدولة العامة، وتحديد السياسة الخارجية جعل مؤسسات البحث المناطقية تصل إلى حوالي 4015 مؤسسة.

للهيوض بالدراسات المناطقية لا بد من استيعاب معادلة أساسية يقف على طرفيها كل من المعرفة والقوة، وضرورة الأخذ بالمقارنة طرف على حساب الآخر وتفعيل دراسات ما بين الحقول المعرفية.

5- النتائج ومناقشتها

نستنتج من خلال ما سبق أن المقاربات الجديدة للسياسة المقارنة من خلال تعرفنا على بنيتها المنهجية من أدوات بحثية و طبيعة بنيتها المنهجية والموضوعية، بأن هذه المقاربات اعتمدت على مناهج علمية دقيقة سواء من خلال أدواتها البحثية مثل التحليل الإحصائي والكمي، وهذا ما يساعد في الحصول على معلومات أكثر دقة مما يسهل البناء عليها للوصول لتعميمات قادرة على تفسير الظواهر السياسية.

أما من ناحية بنيتها الموضوعية فتتوزع القضايا التي يهتم بها هذا الحقل حيث أصبحت مقاربات السياسة المقارنة تركز على متغيرات محددة بدقة، يتم التعمق فيها وهذا ما يساعد على تحليل الظواهر السياسية المعقدة وبذلك نجد جهد هذه المقاربات يتمثل في محاولة التدقيق في تحديد الظواهر المدروسة ويتم البناء عليه في استقصاء المنهج المناسب والأدوات العلمية القادرة على تحليل الظاهرة المختارة، مع التأكيد على أهمية المنهج المقارن الذي يعتبر المرتكز الأساسي لدراسة المناطق في العلوم السياسية التي باتت لا تستطيع البحث في المواضيع السياسية دون الإلمام بموضوعات أخرى في قلب العلوم الاجتماعية وهذا ما يعرف بالدراسات ما بين الحقول المعرفية.

الخاتمة:

يتضح جلياً لأي باحث في دراسات المناطق والنظم الإقليمية بأن التفاعلات الدولية الراهنة تولي أهمية بارزة لمنهجية تحليل النظم الإقليمية، وستزيد هذه الأهمية والمكانة بالتحويلات الجديدة في النظام الدولي، خاصة مع تنامي ظاهرة الإقليمية الجديدة، فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تبرز ذلك التنافس ما بين القوى الكبرى التي تبحث عن الهيمنة أو الراغبة في المحافظة عليها.

إذا كان وزن الدولة يختلف من نظام إقليمي لآخر فوزن النظم الإقليمية بمقارنتها ببعضها البعض كذلك يختلف، وبناء على ذلك تختلف الأهمية المعرفية لإقليم على آخر وهو ما أسميناه بالمفاضلة الجغرافية للنظم الإقليمية في دراسات المناطق، حيث تحظى أوروبا وشرق آسيا وجنوبه الشرقي باهتمام وحضور لافت في أغلب التقارير ودراسات العلاقات الدولية والسبب في ذلك كما أسلفنا

يرجع إلى محددات عديدة في مقدمتها الهاجس الاقتصادي في الفكر الأمريكي من صعود الصين والهند واليابان كقوى مستقبلية، إضافة إلى البعد الثقافي والحضاري والسياسي الأمني.

حقل دراسات المناطق الإقليمية، باعتباره أحد الحقول ذات التغير البيئي بين حقول علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية وتقتضي الدراسات الإقليمية لتعريف مفهوم المنطقة أو الإقليم وأبرز السمات العامة للنظم السياسية لدول الإقليم وعلاقاتها الإقليمية والدولية وأوزانها في النظام الدولي وإبراز أهم التحديات والمشكلات والفرص المتضمنة في الإقليم وأوجه التعاون والصراع فيما بينها والأقاليم الأخرى.

قائمة المراجع

- أحمد الراشدي، و ناصيف حتي. (1999). *الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- اسماعيل على سعد. (2002). *دراسات في العلوم السياسية*. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- السيد ولد أباه. (2001). *اتجاهات العولمة*. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- السيد ولد أباه. (2001). *اتجاهات العولمة*. المغرب: دار المعرفة.
- جون بيليس، و ستيف سميث. (2004). *عولمة السياسة العالمية*. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- عبد القادر محمودي. (2000). *النزاعات العربية-العربية و تطور النظام الإقليمي*. الجزائر: منشورات ANE.
- عبدالفتاح نعوم. (2014). "مساهمة الاستشراف الأنجلو- أمريكي في صعود دراسة المناطق. *مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية*، 215-219.
- كروب بحري. (2002). *التكتلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد*.
- محمد الأطرش. (2000). *حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية*. *مجلة المستقبل العربي*.
- محمد السعيد إدريس. (بلا تاريخ). *النظام الإقليمي للخليج العربي*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ميثاق الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). المواد 52، 54.
- ميثاق عصبة الأمم. (بلا تاريخ). المادة 21.
- ناصر يوسف حتي. (1985). *النظرية في العلاقات الدولية*. لبنان: دار الكتاب العربي.
- هاني إلياس الحديثي. (1995). *سياسة باكستان الإقليمية 1971-1974*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- يحيى اليحياوي. (1999). *العولمة أية عولمة*. المغرب: إفريقيا الشرق.

المراجع باللغة الأجنبية

Marcel Mer. (1993). *Épreuve de la science politique à Les relations international*. Paris: Editions Economica.

